من ذلك، فهي تستغل حاجة العرب المادية لتجهيل ابنائهم، فتفسح المجال في تشغيل الأحداث بأجور زهيدة طبعاً، وفي ظروف عمل غير انسانية؛ الأمر الذي يترتب عليه في المستقبل تحول أولئك الأحداث تدريجياً إلى عمال تعود عليهم مداخيل إسبوعية، أو نصف شهرية، أو شهرية، فيتزوجون باكراً، وينجبون باكرا. ويمكن استكشاف هذا الأمر بسهولة في القرى والبلدات الفلسطينية التي تعرضت أراضيها للمصادرة أكثر من غيرها. فمثلاً، في أم الفحم التي تعرضت اراضيها للمصادرة بشكل أكبر من غيرها بكثير، كانت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان فيها قد بلغت ٦٪. بينما كانت الزيادة في قرية الطيبة ٥,٥٪، وفي الطيرة ٤,٣٪.

وأما في قرى كفرقاسم، وسخنين، وكفرمندا، ودبوريه، فقد زادت نسبة التكاثر الطبيعي عن ٦٪، في حين ان نسبة الاناث فيها تقل عن نسبة الذكور...(١٥).

ورغم طبيعة هذا المستوى للتطور الديمغرافي وموقعه بمنظور المفهوم العام للتنمية والتطور السكاني دوليا. ورغم السمة الخاصة التي يتمتع بها بسبب من الدوافع الرئيسية له، فان السلطات الاسرائيلية تواصل تمسكها بسياسة عدم الاستجابة لمتطلبات هذه الزيادة الطبيعية للسكان، كتحسين وسائل التعليم العربي ومستوياته، وتأمين فرص العمل للخريجين، وتغيير منهجها في توظيف الخريجين، وذلك باعتماد الدرجة العلمية، وليس تقرير الأمن والمخابرات كمؤهل للوظيفة، وإعادة تخطيط المدن والبلدات والقرى العربية، وتوسيع خرائط مسطحاتها... والخ. كما تواصل، في الوقت نفسه، القفز عن حقيقة مفادها **ان الزيادة الطبيعية العربية اسهمت، بشكل كبير، في تقديم صورة المجتمع الاسرائيلي على** أنه مجتمع فتي، وذلك من خلال التعامل مع معطيات الأعمار العربية، في سياق النظر إليها، من بين مجموع الأعمار في اسرائيل ككل على اعتبار ان الفلسطينيين مواطنون في اسرائيل، حيث ان متوسط اعمار الفلسطينيين في اسرائيل يبلغ ١٥,٢ سنة، الأمر الذي يعني ان ٥٠٪ منهم ولدوا في الستينات، ولما كانوا يشكلون ١٦٪ من سكان اسرائيل فقد انعكس ذلك على تحسين نسبة معدلات الأعمار في اسرائيل، على الأخص اذا عرفنا ان معدل أعمار اليهود هو ٣٠ سنة،'فاننا نجد ان المعدل العام لأعمار الاسرائيليين (بفعل دخول معدل عمر الفلسطينيين ١٥,٢ سنة كعامل مؤثر) قد خفض النسبة إلى ٢٢,٦ سنة.

وتولي السلطات الصهيونية، في الوقت نفسه، وبشكل يومي، هذه الزيادة أهمية تثير القلق، وتجعل ارباب الحكم في وضعية المراهنين الدائمين على مصير الدولة، الأمر الذي تعكسه حملة تصريحاتهم اليومية حول هذا الأمر، أو متفرعاته، وابرز الأمثلة على ذلك الخوف الشديد الذي يبديه الصهاينة من الخطورة التي تنتظر الجليل في المستقبل، على ضوء اختلال قاعدة التوازن الديمغرافي بين العرب واليهود فيه، والرعب من تواصل اهتزاز هذه القاعدة لمصلحة زيادة السكان العرب. لذلك نجد ان شارون غول قد طالب بالاسراع في إنجاز مشروع تطوير الجليل وبدون إبطاء، متعللاً بان «... هناك الكثير من الأجانب الذين يسيطرون اليوم على الأرض في الجليل. كما ينتهك القانون في تلك المنطقة يومياً، وباستمرار، وبدونما رد فعل... **واستيطان الجليل من غير اليهود** بشكل مذهل يهز كياننا...»(١٦).